بعد عام على انفجار مرفأ بيروت

تقييم احتياجات اللاجئين السوريين المتضررين من انفجار مرفأ بيروت.

آب/أغسطس 2021

المقدمة

لم يكن 4 آب/أغسطس 2020 يومًا عاديًا على العاصمة اللبنانية، لقد تحولت بيروت في ذلك اليوم إلى مدينة منكوبة يعمّها الحزن والدمار نتيجة انفجار المرفأ وما ترتب عليه من تداعيات مأساوية على العاصمة وسكانها.

مرّ عام على تلك الكارثة، وأفظع ما فيها هي الخسائر البشرية التي خلّفتها، لقد أسفر الانفجار عن أكثر من 200 ضحية، كما أصيب على أثره 6,500 آخرين، ودمر جزءًا من قلب بيروت التاريخي، حيث ألحق الانفجار الضرر بما يقارب 9,200 مبنى يتضمنهم 73,000 شقة، وبالنتيجة تأثر 219,000 شخص من قاطنيهم. وخسر ما يقارب 70,000 عامل وظائفهم، مما ترتب عليه آثار سلبية مباشرة على الحالة المعيشية لـ 12,000 أسرة على الأقل.[1]

يستعرض هذا التقرير أهم منافذ الدعم الدولي الذي تلقاه لبنان جرّاء الانفجار، ويلقي الضوء على أكبر التحديات التي رافقت تقديم المساعدات، كما يشرح أوجه معاناة اللاجئين السوريين المتضررين من الانفجار خلال العام الماضي.

[1] أوتشا. خدمات الاستجابة الإنسانية. Humanitarianresponse.Info. آخر دخول 29 تموز/يوليو 2021. https://bit.ly/3ykCym1

الدعم الدولي الذي تلقاه لبنان إثر انفجار مرفأ بيروت

نقلاً عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانيةالتابع للأمم المتحدة والذي يتولى إدارة قاعدة بياناتخدمة التتبع المالي من أجل تسجيل عمليات التمويل، فقد بلغ إجمالي التمويل لحالة الطوارئ (الاستجابة لانفجار مرفأ بيروت) في عام 2020 مبلغاً قدره 317.7 مليون دولار أمريكي.

نال قطاع الصحة الحصة الأكبر من التمويل بمبلغ 74,273,913 دولار (23 في المئة من إجمالي المساعدات)، وتبعه قطاع الأمن الغذائي بمبلغ 65,848,354 دولار (21 في المئة)، يتبعهما قطاع الإيواء في حالات الطوارئ والمواد غير الغذائية والذي حصل على 54,519,707 دولار (17 في المئة).[2]

بالإضافة إلى 1.9 مليون دولار أميركي خلال العام 2021، منه 1.5 مليون دولار من الحكومة السويسرية تركّز على قطاع التعليم. [3]

أبرز نداءات التمويل للاستجابة لانفجار بيروت

المؤتمر الدولي لدعم بيروت والشعب اللبناني

جذب المؤتمر الذي استضافته فرنسا تحت عنوان "المؤتمر الدولي لدعم ومساندة بيروت والشعب اللبناني" في 9 آب/أغسطس 2020 – والذي شارك فيه 32 بلدًا و12 منظمة دولية وسبع منظمات من المجتمع المدني اللبناني – ما يقارب 340 مليون دولار أمريكي نقدًا بالإضافة لمساعدات عينية تتضمن مواد غذائية وطبية. تم تنسيق وإدراج حوالي 195 مليون دولار من مجمل تلك المساعدات تحت خطة نداء لبنان العاجل التابعة للأمم المتحدة، والبعض الآخر، حوالي 145 مليون دولار، تم تنسيقه خارج إدارة الأمم المتحدة.[4]

وفي الوقت نفسه، جلبت المنظمات غير الحكومية والمبادرات الفردية ملايين الدولارات من المساعدات الإضافية الفردية. على سبيل المثال، جمعت "إمباكت لبنان" (Impact Lebanon)، وهي منصة يديرها مجموعة من المغتربين اللبنانيين، ما يقرب من 6.6 مليون يورو. هذا بالإضافة إلى التبرعات التي لم يتم تنسيقها من خلال أي جهد منظم والتي شقت طريقها إلى لبنان وتم التعامل مع أغلبها من قبل الجيش اللبناني.[5]

[2] أوتشا. خدمة التتبع المالي. "انفجار مرفأ بيروت – آب 2020". آخر دخول: 29 تموز/يوليو 2021. https://fts.unocha.org/emergencies/944/summary/2020

[3] المرجع ذاته.

[4] سيوال، آبي شهيب، كريم. "طريق طويل لتعافي الناجين من الانفجار في لبنان". The New Humanitarian. 9 كانون الأول/ديسمبر 2020. https://bit.ly/3C0nA70

[5] المرجع ذاته.

نداء لبنان العاجل

حصل "نداء لبنان العاجل 2020" تحت مظلة الأمم المتحدة على 167.1 مليون دولار أميركي، لتغطية الاحتياجات الرئيسية لحوالي 300,000 شخص في قطاعات الحماية والتعليم والأمن الغذائي والصحة والمأوى والمياه والصرف الصحي والخدمات اللوجستية.[6]

● أبرز الجهات المانحة

تأتي المفوضية الأوروبية وإدارة المعونة الإنسانية والحماية المدنية التابعة لها على رأس الجهات المانحة متبرعة بمبلغ 81,801,333 دولار أمريكي، تليها الولايات المتحدة الأمريكية، ثم فرنسا، كندا، وألمانيا.[7]

ووجهت المفوضية الأوروبية تمويلها لتلبية الاحتياجات الطارئة والدعم الطبي والمعدات وحماية البنية التحتية الحيوية. كما يغطي التمويل إعادة تأهيل المنازل، والدعم المتمثل في المساعدة القانونية والمساعدة في الوثائق؛ تلبيةً للاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً للسكان الأكثر ضعفاً في بيروت (ومن ضمنهم اللاجئين السوريين) الذين تضرروا من الانفجار.[8]

أما دعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، تركز على المساعدة الغذائية من خلال المنح المقدمة إلى برنامج الأغذية العالمي، إضافة إلى دعم الصحة والمأوى والمخيمات.[9]

● أبرز الجهات المتلقية للدعم

تلقت وكالات الأمم المتحدة حوالي نصف مبلغ التمويل (155,823,543 دولار أمريكي) تقسمت بين برنامج الأغذية العالمي (58,301,268 دولار أمريكي) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (40,228,194 دولار أمريكي)، ثم منظمة الصحة العالمية (20,945,375 دولار أمريكي)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (17,659,198 دولار أميركي).[10] وتليها المنظمات غير الحكومية الدولية (82,541,343 دولار أمريكي)، ثم جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر اللبنانيين والتي تلقت ما يساوي 49.5 مليون دولار أمريكي.[11] في حين أن الحكومة اللبنانية تلقت 7,540,045 دولار أميركي بشكل مباشر.[12]

وشملت هذه المنح، اللاجئين السوريين، فعلى سبيل المثال وبناءً على تقييم قامت به مفوضية اللاجئين شمل 15.421 لاجئ متضرر من الانفجار، تبين أن احتياجاتهم تركزت حول التغذية والملجئ وإعادة الإعمار أو الإصلاح، وحتى نهاية نيسان/أبريل 2021، كانت المفوضية قد قدّمت مساعدات نقدية للإيواء شملت 115 لاجئ سوري، ومساعدات نقدية طارئة استفاد منها 2727 لاجئ سوري، بالإضافة إلى مساعدات أخرى للترميم والإصلاح.[13]

إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار

بعد مرور أربعة أشهر على الانفجار، أطلق الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي في كانون الأول/ديسمبر 2020 "إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار" (3RF) وهو جزء من استجابة شاملة للانفجار؛ يركز على المواطن بشكل أساسي ويربط بين الاستجابة الإنسانية الفورية وجهود التعافي وإعادة الإعمار على المدى المتوسط لوضع لبنان على مسار التنمية المستدامة. وتُعتبر البيانات الموثوقة والدقيقة وإمكانيّة الوصول إليها الشرط الرئيسي لتحقيق الشفافيّة والمساءلة، ومُحرّك التعاون القائم لإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار.[14]

[6] أوتشا. خدمة التتبع المالي. "نداء لبنان العاجل 2020".آخر دخول 29 تموز/يوليو 2021. https://fts.unocha.org/appeals/1009/summary

[7] "انفجار مرفأ بيروت – آب 2020". آخر دخول: 29 تموز/يوليو 2021. https://fts.unocha.org/emergencies/944/summary/2020

[8] هانس. 2020. "الاتحاد الأوروبي يصعد من مساعداته إلى لبنان – المفوض جانيز لينارتشيتش في بيروت." Europa.Eu. 12 أيلول/سبتمبر 2020.https://bit.ly/3idyEFU

[9] الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. "لبنان – انفجارات: صحيفة الحقائق رقم 5". آخر دخول 29 تموز/يوليو 2021. https://bit.ly/3C1Wa0C

[10] "انفجار مرفأ بيروت – آب 2020". آخر دخول: 29 تموز/يوليو 2021. https://fts.unocha.org/emergencies/944/summary/2020

[11] المرجع ذاته.

[12] المرجع ذاته.

[13] مفوضية اللاجئين. " انفجارات مرفأ بيروت: الاستجابة للمأوى والحماية 2021-2020 - مكتب جبل لبنان الفرعي (اعتبارًا من 27 أبريل 2021)." 20 أيار/مايو 2021. https://bit.ly/3ljP5mi

[14] البنك الدولي. "إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار – لبنان". 4 كانون الأول/ديسمبر 2020. https://bit.ly/3ymZoti

التحديات التي رافقت تقديم المساعدات

تنوعت التحديات التي واجهتها منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية أثناء استجابتها على مدار العام الفائت لتشمل:

- مشكلة التنسيق بين جهات فاعلة متعددة والذي أدى إلى ازدواجية في العمل وعسر في تبادل ومشاركة المعلومات والبيانات.[15]

- الاعتماد المبالغ فيه على متانة المجتمع المدني اللبناني الذي حمل العبئ الأكبر من الاستجابة للاحتياجات الصحية والاجتماعية الناجمة عن الانفجار، إضافة إلى إعادة الإعمار والإصلاح.

- أزمة الثقة في النظام السياسي الحالي في لبنان، وفساد الحكومات اللبنانية على مدار عقود ماضية.[16]

[15] المرجع ذاته.

[16] يُسجّل لبنان معدّلات فساد مُرتفعة للغاية، إذ حلّ في المرتبة 149 بين 180 بلد على مؤشّر مُدركات الفساد لعام 2020. للمزيد من المعلومات: برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في لبنان. "الشفافيّة والمساءلة في المساعدات الدوليّة حالة لبنان". 4 تموز/يوليو 2021. https://bit.ly/3xk4xkx

ارتفاع معاناة اللاجئين السوريين إثر الانفجار

ما لا يقل عن 34 لاجئ سوري فقدوا حياتهم نتيجة انفجار مرفأ بيروت فيما أصيب حوالي 124 آخرين، من بينهم 20 بجروح خطيرة. ومع ذلك، قد يكون عدد الضحايا أعلى من الرقم المذكور لوجود شريحة من السوريين غير المسجلين لدى مفوضية اللاجئين في لبنان و/أو دخلوا لبنان خلسةً ولم يقوموا بتسوية أوضاعهم القانونية، وقد يكون جزء منهم كان يقيم أو يعمل في المناطق المجاورة للانفجار.[17]

خلال العام الماضي، ارتفعت حالات الإخلاء القسري الفعلية وحالات الأشخاص المعرضين للإخلاء في المناطق المتضررة من الانفجار، خاصةً بالنسبة للفئات المهمشة ومنها اللاجئين السوريين. ويعود ذلك إما لعدم قدرة المستأجرين على دفع الإيجار بعد ارتفاع بدل الإيجارات، أو رفض الدفع ريثما يتم إصلاح الأضرار، وأحيانًا بسبب خطط المالك لإعادة استخدام أو ترقية العقار، أو حتى رفض المالكين تجديد الإيجار مدعيين أن العقار غير آمن على الرغم من عدم وجود تقييم فني مناسب. [18]

وفي هذا السياق صرّح المجلس النرويجي للاجئين عن عشرين حالة من الأسر السورية اللاجئة التي تعرضت لخطر التهديد بالإخلاء بعد انفجار آب/أغسطس الماضي، في حيي الكرنتينا ومار مخايل وحدهما.[19] بالنتيجة اضطر العديد من اللاجئين السوريين إلى الانتقال لمساكن ذات ايجار زهيد أو إلى المخيمات العشوائية.

وتتلخص معاناة الفئات المعرضة لخطر الإخلاء بشكل خاص من الأسر ذات الدخل المعيشي المنخفض واللاجئين والعمال المهاجرين، ولا سيما أولئك الذين لديهم اتفاقات إيجار غير رسمية بسبب:

- عدم وضوح معايير وإجراءات التعويض الحكومية المتعلقة بالأضرار الناجمة عن الانفجار، لا سيما إذا كانت الإصلاحات قد أجريت من قبل طرف ثالث.
- قلة الوعي بين الأشخاص المتضررين حول كيفية التماس الدعم القانوني والمشورة مجانًا أو بأسعار معقولة.
- عدم القدرة على اللجوء إلى النظام القضائي بشأن قضايا السكن والأراضي والملكية.

[17] معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، "مساعدات خارجية إلى لبنان: النوايا الحسنة يشوبها الدخان والمرايا". 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. https://bit.ly/3ylFZcb

[18] سوريا على طول، "يشكل انفجار بيروت موجة صادمة من عمليات الإخلاء التي أصابت السوريين في لبنان". 20 أيلول/سبتمبر 2020. https://bit.ly/3lfff9H

[19] المرجع ذاته.

التمييز في توزيع المساعدات والتعويضات المالية

استكمالاً لجهود مركز وصول لحقوق الإنسان في رصد وتوثيق الانتهاكات ضد اللاجئين، تابع "وصول" التواصل مع عدد من اللاجئين السوريين الذين شملتهم الدراسة الميدانية التي قام بها العام الماضي لتقرير "التمييز تجاه اللاجئين السوريين في توزيع المساعدات لضحايا انفجار مرفأ بيروت"،[20] وكانت الدراسة قد استهدفت 47 لاجئ سوري متضرر من الانفجار وتبين منها أن تم رفض مساعدة 29 شخص متضررين من الانفجار بسبب جنسيتهم السورية حتى تاريخ 29 أيلول/سبتمبر 2020. ولم يتم تقديم أي مساعدة لعدد من تلك العائلات حتى الآن.

وفي السياق التمييزي ذاته، تم إصدار قانون رقم 196 بتاريخ 3 كانون الأول/ديسمبر 2020 والذي يرمي إلى دفع تعويضات ومعاشات لذوي الضحايا في تفجير مرفأ بيروت وتمكين الذين أصيبوا بإعاقة منهم الاستفادة من التقديمات الصحية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ولم يستثن القانون الأجانب من التعويضات المالية أو من مساواتهم ب"شهداء الجيش اللبناني" إلا أنه تم تقديم اقتراح قانون معجّل ومكرّر بتاريخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 يرمي إلى استثناء وحرمان الأجانب من التعويضات المالية وحصر هذه الأخيرة بالمواطنين اللبنانيين، تحت ادعاء عدم "تكبيد الخزينة اللبنانية التزامات مالية إضافية"،[21] علمًا أن 76 ضحية على الأقل غير لبنانية، منها 52 ضحية من الجنسية السورية ويشمل هذا العدد 34 لاجئ سوري.[22]

م.ش لاجئ سوري

تضرر المنزل الذي يقطنه في بيروت جراء الانفجار كما أصيب خمسة من أفراد أسرته بجروح خطيرة بالإضافة إلى الآثار النفسية المؤلمة التي عانت منها الأسرة، كل ذلك لم يمنع مالك المنزل من إلقاء الآثاث خارج المبنى بحجة الحاجة للترميم.مع العلم أن هنالك عقد إيجار خطي بين المالك والمستأجر.

كما قام الجيش اللبناني بالتواصل مع م.ش ووعده بتعويض، إلا أته لم يتلق شيئًا حتى الآن. لم يساعد م.ش سوى منظمة غير حكومية واحدة معنية بالإغاثة، في غياب تام لمفوضية اللاجئين وباقي المنظمات الدولية.

أما بالنسبة لمسكن م. ش. الجديد، فهو مهدد فيه أيضا بالإخلاء نظرًا لتضاعف قيمة الإيجار.

حالة سجّلها مركز "وصول" لحقوق الإنسان، تحديث 29 تموز/يوليو 2021.

أ.س. لاجئ سوري

عرضت عليه الحكومة اللبنانية تعويض مالي بعد أن فقد زوجته وابنتيه في انفجار بيروت إلا أن المبلغ المقترح يساوي أقل من نصف المبلغ الذي تم تقديمه لأهالي الضحايا اللبنانيين. وأطلعنا أ.س أن التمييز وطريقة التعامل غير اللائقة معه من قبل المحاميين أشعرته بالإهانة فرفض التعويض المالي على الرغم من حاجته الملحة لمساعدة.

حالة سجّلها مركز "وصول" إثر انفجار بيروت، بتحديث 29 تموز/يوليو 2021.

[20] مركز "وصول" لحقوق الإنسان. "التمييز تجاه اللاجئين السوريين في توزيع المساعدات لضحايا انفجار مرفأ بيروت". 29 أيلول/سبتمبر 2020. https://www.ach-rights.org/2020/09/29/11461/

[21] المفكرة القانونية. "ماذا يناقش البرلمان في جلسة 30 حزيران- 1 تموز 2021؟ الشراء العام والبطاقة التمويليّة في الواجهة". 30 حزيران/يونيو 2021. https://bit.ly/2UZU6FT

[22] ميغافون، "ضحايا 4 آب المهمشون". 1 آب/أغسطس 2021. https://bit.ly/3liMVTN

التوصيات

إلى الحكومة اللبنانية

- الاستجابة فورًا إلى أزمة الإخلاء القسري للمتضررين من الانفجار من كافة الجنسيات، والتنبه إلى زيادة قيمة الإيجار بشكل عشوائي من خلال تبني وتنفيذ قرارات تحمي المستأجرين من تعسف المالكين.

- دفع التعويض المالي للمتضررين من الانفجار وأهالي الضحايا، بشكل عادل ومن دون أي شكل من أشكال التمييز خاصةً التمييز بناءً على الجنسية أو العرق.

- رفض اقتراح القانون المقدم بتاريخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 والذي يستثني الضحايا الأجانب لانفجار مرفأ بيروت من الاستفادة من أحكام القانون رقم 196/2020أي القانون الذي يرمي إلى دفع تعويضات ومعاشات للضحايا أو عائلتهم.

إلى المجتمع الدولي

- تبنّي سياسات رقابية صارمة على المنظمات والجمعيات الممولة من قبلها لضمان وصول المساعدات للمتضررين دون تمييز.

- زيادة الدعم المخصص لمشاريع الحد من خطاب الكراهية والتمييز المبني على الجنسية.

- دمج المنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني، التي تحظى بثقة مجتمعاتها المحلية ومضاعفة دورها كجهات مراقبة للانتهاكات، في مرحلتي تصميم وتخطيط الاستجابات.

إلى الجهات المانحة

- دعم التدريبات اللازمة وورشات بناء القدرات للعاملين في الجمعيات الفاعلة على الأرض، لوضع آليات للتخفيف من المخاطر، وتحسين التوجيه بشأن متطلبات الإبلاغ والتتبع المالي.

- استحداث آليات تحقق مبتكرة للتصدي للمخاطر الناتجة عن الفساد وإساءة استخدام الأموال من خلال الزيارات الميدانية، ووضع العلامات الجغرافية، وأدوات إشراك المواطنين، ودعم التنفيذ الموسع العملي، بشكل فعال للمساهمة في تحقيق هدف ضمان استخدام الأموال للغرض المقصود.

إلى وكالات الأمم المتحدة والجمعيات المحلية والدولية

- متابعة شؤون وأوضاع اللاجئين المتضررين من الانفجار وتقديم الخدمات اللازمة لهم من احتياجات صحية، أو نفسية، أو اقتصادية، أو قانونية، أو حماية.

- تفعيل التنسيق مع الجمعيات العاملة على الميدان وتبادل المعلومات معها، لتفادي ازدواجية العمل أو غياب التدخل اللازم في بعض الحالات.

- ضرورة التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومجموعات المناصرة الناشئة لوضع جدول أعمال محلي مشترك يستند إلى السياق الوطني، والعمل من خلال جهة موحدة للمساهمة في عملية السياسة العامة.

وصـــول

Ensemble pour les droits de l'homme

ACHR

Centre d'accès pour les droits de l'homme

@ACHRights

www.achrights.org